

إندونيسيا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

## أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح وتنشيط أعماله

١- تود مجموعة الـ ٢١ أن تشدد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح المستمد لولايته من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤكد على أهمية الحفاظ عليه عن طريق تعزيز طابعه ودوره والغرض منه. ويجب أن تؤكد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا الرامية إلى تعزيز وتنشيط مؤتمر نزع السلاح والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف الأعمال الموضوعية التي تضم جملة أمور منها إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد وقرارات العمل المقدمة منها إلى المؤتمر في عام ٢٠١٤، بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، وبشأن نزع السلاح النووي، وبشأن الضمانات الأمنية السلبية، وبشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

٢- وما زال نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا للمجتمع الدولي. وتكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن قلقها العميق من الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. ويتعين، على سبيل الأولوية القصوى، بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها بما يؤدي إلى إلزاتها الشاملة غير التمييزية والقابلة للتحقق منها في إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تدرك المجموعة بورقة العمل المقدمة منها والواردة في الوثيقة CD/1999 والتي تدعو أيضاً إلى التعجيل ببدء



المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

٣- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، الصادر لأول مرة في التاريخ، يجعل أمريكا اللاتينية والكاريبية منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية الذي عُقد في هافانا بكوبا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي يشمل التزام جميع دول تلك المنطقة بدعم قضية نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ويُؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسة أخرى يجعل مناطق أخرى في العالم "مناطق سلام".

٤- وتؤكد المجموعة من جديد أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار هي دبلوماسية صحيحة بشكل مطلق، وتعرب عن عزمها على تشجيع النهج المتعدد الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين المجالين. وترحب المجموعة بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتؤكد من جديد قرار الجمعية ذا الصلة ٣٢/٦٨ (A/RES/68/32) القاضي بمتابعة هذا الاجتماع. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي: "إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي قد برهن على أن هذه القضية ما زالت تشكل إحدى الأولويات الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا الاتجاه، تؤيد مجموعة الـ ٢١ تمام التأييد أهداف هذا القرار وخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وخاصة عقد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، يُعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، بغية استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

٥- وتؤكد المجموعة من جديد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهي تحيط علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة بـ "وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه"، وهي تأمل أن يسهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر، وخاصة عقد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٦٨ (A/RES/68/46) الذي يعترف بأن الفريق العامل المفتوح العضوية يُجري مناقشات تتسم بالصراحة والإيجابية والشفافية والتفاعل من أجل معالجة القضايا المختلفة المتصلة بنزع السلاح النووي.

٦- وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد المطلق لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وفي انتظار تحقيق الإزالة الكاملة، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يؤمّن بشكل فعال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، وذلك على سبيل الأولوية القصوى. وتعرب المجموعة عن قلقها من أنه على الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات القائمة منذ أمد طويل من جانب الدول غير الحائزة لها بتلقي تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض ضمناً أو صراحةً لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة بما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتطالب المجموعة أيضاً بالبدء في إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظروف وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/٦٩ (A/RES/69/69).

٧- وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة على وجود فهم متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على أي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة مؤتمرات عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوصلو في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مدينة مكسيكو في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير وفي فيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٨- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما سيتسبب فيه أي تفجير لأسلحة نووية من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين وما ينجم عنه من عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما يعرّض للخطر حياة الأجيال الحالية والقادمة. ويُعرب الفريق في هذا الصدد عن اعتقاده بأن الإدراك الكامل للعواقب الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية يجب أن يكون هو الأساس الذي تقوم عليه جميع التُّهيج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك عن طريق عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

٩- ودول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ترحب بروح الاستنتاجات التي خرجت بها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويجب أن تنعكس هذه الاستنتاجات بشكل وافٍ في نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ إلى جانب روح التعهدات والبيانات الوطنية التي صدرت عن كثير من الدول أثناء ومنذ مؤتمر فيينا بهدف ضمان إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، وخاصة عقد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية مصحوبة بإطار زمني محدد. ونحن نطالب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ تعهداتها الذي لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية تمهيداً لنزع السلاح النووي وهي الإزالة التي التزمت بها جميع الدول الأطراف بموجب

المادة السادسة. ونظراً إلى العواقب الإنسانية الكارثية والأخطار غير المقبولة المرتبطة بمحدث تفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع الجهات الصلة صاحبة المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها.

١٠- وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن خيبة أملها من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من القيام بالأعمال الموضوعية المدرجة على جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بالجهود المختلفة الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك برنامج العمل الذي كان قد اعتمد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ والذي لم يُنفذ، وجميع الجهود والمقترحات التالية الرامية إلى اعتماد برنامج عمل، بما في ذلك المقترحات المقدمة في تواريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، و١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ و٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي لم تُعتمد، والمقرر المعتمد في عام ٢٠١٣ بشأن إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بولاية إعداد برنامج عمل وإعادة إنشاء هذا الفريق في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤.

١١- وتكرر المجموعة الإعراب عن الضرورة الملحة لقيام مؤتمر نزع السلاح باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل بالاستناد إلى جدول أعمال المؤتمر، على أن تُؤخذ في الحسبان في الوقت نفسه المصالح الأمنية لجميع الدول وأن يُجري، في جملة أمور، تناول القضايا الأساسية، بما فيها نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي بما في ذلك قاعدة توافق الآراء.

١٢- وفضلاً عن ذلك، تعتقد المجموعة أن تعزيز أعمال آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على الحاجة إلى التحلي بالإرادة السياسية على أن تُؤخذ في الحسبان المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول.

١٣- وبينما تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء عدم وجود توافق في الآراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره يتسم بأعلى أولوية، تؤكد المجموعة من جديد دعمها للقيام في وقت مبكر بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتعرب عن قلقها البالغ لكون هذه الدورة لم تُعقد بعد.

١٤- وتكرر مجموعة الـ ٢١ تأكيد أهمية إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل وتأسف عميق للأسف للتأخر في اتخاذ إجراءات ملموسة تحقيقاً لهذه الغاية.

١٥- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن استمرار شعورها بالقلق إزاء عدم تنفيذ أحد القرارات الهامة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ألا وهو قيام الأمم المتحدة والبلدان المقدمة لقرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتقييمها المتعلق بإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢. وتشعر دول

مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بخيبة الأمل لكون الجهود اللاحقة الرامية إلى عقد هذا المؤتمر في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لم تُكَلِّل بالنجاح. وتشدّد هذه الدول على أنه ينبغي الحفاظ على ولاية المؤتمر المتفق عليها بصيغتها الواردة في قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديده، المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ كما ينبغي أن تشكل هذه الولاية الأساس الذي يقوم عليه عقد المؤتمر والعملية التحضيرية المفضية إليه.

١٦- وترحب المجموعة بالمؤتمر الذي سيعقد قريباً في عام ٢٠١٥ باسم المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا والدول الموقعة على الوثائق المتعلقة بها، والمقرر انعقاده في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٧- وتسلم المجموعة بأهمية مواصلة إجراء مشاورات بشأن مسألة مدى إمكانية زيادة عضوية مؤتمر نزع السلاح.

١٨- وتسلم المجموعة أيضاً بأهمية التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتعرب عن استمرار دعمها لتعزيز تفاعل مؤتمر نزع السلاح مع المجتمع المدني. وترحب المجموعة في هذا الصدد بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ الذي استضافه الأمين العام بالإنابة لمؤتمر نزع السلاح.